منازعات اجتماعية حول امتلاك العقار الحضري
والريفي بمدينتي المدية ومليانة خلال العهد العثماني
- دراسة من خلال وثائق المحاكم الشرعية.

محمد بن بوغوفالة أ. / ودان بوغوفالة

تشترك المدينتان الجزائريتان الداخليتان المدية ومليانة في كونهما وقعتا في يد العثمانيين والفرنسيين في ظروف تاريخية واحدة. فمنذ العقد الثاني من القرن السادس عشر ميلادي والمدينتان تدينان بالولاء للعثمانيين، وتحديدًا من عام 1516م تاريخ حملة الاخوة بربروس على المنطقة، وعندما قدم الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر خضعتا كذلك له في تاريخ واحد وهو عام 1840 م، تاريخ سقوطهما وانسحاب قوات الأمير عبد القادر منهما¹.

ولما كانت المعاملات العقارية هي إحدى المظاهر الاجتماعية-اقتصادية لكل مجتمع، فإنه ظهرت خلال الوجود العثماني في المدينتين (1516-1840م)- وخاصة أثناء القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي- عدة صراعات ومنازعات اجتماعية حول امتلاك العقار المبني الحضري القائم داخل المدينة والعقار الريفي الفلاحي والرعوي الموجود بفحوص المدينة وأوطانها. ورُفعت شكاوي عديدة إلى الحكام ودعاوى كثيرة إلى القضاة للفصل فيها بين من يدعي ملكية العقار ومن ينفي عنه ذلك، وآخر يُرافع على أنه وقف ثابت. وهذا ما تتضمنه وثائق النزاعات القضائية المودعة بمركز أرشيف ما وراء البحر (A.O.M.) بـ: آكس-آن-بروفانس بفرنسا المصورة على الميكروفيلم، وهي المصادر الأساسية في هذه الدراسة.

أطراف النزاع :

لقد نشب النزاع واحتدم بين أفراد العائلة الواحدة وما بين العائلات التي تربطها علاقات المصاهرة والعمومة، كما قام النزاع أحيانًا بين القبائل في شأن العقارات الفلاحية، وأحيانًا أخرى كان وكلاء ونظار الأوقاف هم من حركوا الدعاوى، وحدث أن كان أحد أطراف النزاع من غير المسلمين أصلاً، إذ كان من أهل الذمة القاطنين بالمدينة.

* باحث بمعهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي - جامعة بروفانس - فرنسا.

1 :- الأفراد و العائلات :

كان الفرد المالك للعقار - المبنى أو الفلاحي - هو من يطرح في بعض الحالات مشكل التملك والتصرف في الملكية، عندما كان يتقدم في وقت من الأوقات يريد حبس عقاره عن الامتلاك والتداول في سبيل وقفه، وبعد مدة يتراجع ويبيع جزءا منه، على الرغم من أن التحسيس قد تم وفق ما أفتى به الإمام أبو يوسف - صاحب الإمام أبي حنيفة - الذي يرى بلزوم الوقف وعدم جواز الرجوع فيه². فحسبما ورد في وقفية مؤرخة بشهر ربيع الثاني عام 1191هـ/ماي 1777م³، اشهد الأخوان أحمد وعمرو على أنفسهما أنهما حبسا على مذهب الإمام أبي يوسف ما ورثاه من أبيهما بن العيد الوزري الغروسي من قطعة الأرض الواقعة بالغروس ناحية المدينة: "المشتملة على مقاسم شتى وحدائق العنب وبخاير وأشجار الزبوج وأشجار البلوط"، غير أن أحدهما فيما تنص الوقفية باع نصيبه الموقوف وكأنه ملكا عاديا يتصرف فيه كيف ما يشاء، فاعترض على تصرفه هذا أحد علماء المدينة وأفتى ضده ببطلان البيع. وفي وقف آخر نص الواقف صراحة على شرط استرجاع ملكية عقاراته المتمثلة في دار بحومة قاع السور داخل مدينة المدينة وجنان بفحص المصلى متى احتاج، أي بدعوى الخوف من الفقر، وبالتالي إحلال إمكانية نقل الملكية إلى الغير عن طريق البيع، وهو ما تم فعلا بعد ذلك، حيث ألغى الوقف وباع جزءا منه ومزق وثيقته بحضور أحد العلماء وهو السيد محمد بن قرميط الذي نمأه عن هذا الفعل: "واشترط في أصل التحسيس إن احتاج باع ثم احتاج ومزق الوثيقة المذكورة وباع بعض الدار وأبقى بعضها... و زاد السيد محمد بن قرميط في شهادته وأنه مزق الوثيقة بحضرته ونمأه عن تمزيقها"⁴. وانعقد المجلس العلمي في ربيع الأول 1169هـ/ديسمبر 1755م بحضور مفتي البلد الشيخ محمد ابركان والقاضي السيد محمد سي حسن وعلماء آخرين وشهود للنظر في هذه النازلة، وصدر الحكم بتثبيت الحبس كما رغب في ذلك الورثة وبإجازة البيع الجزئي الذي مس العقار -الدار- وبالتشديد على رفض كل دعوى لاسترجاع ملكية العقارين المذكورين: "ومن قام بعد ذلك منازعا يروم إبطال لما ذكر فلا تسمع دعواه ولا يلتفت إليها ولا يعول عليها"⁵.

وإذا كان ورثة السيد محمد بن الثغري الأطروش في المثال السابق قد طالبوا العدالة بتأكيد الحبس وعدم نقضه، فلأنهم كانوا من المنتفعين الذين خصهم الواقف بالاستحقاق. أما ورثة العالم الفاضل بن عيسى بن مزني قاضي المدينة وأحوازاها وقتئذ، فإنهم التمسوا من المحكمة الحكم ببيع مخلفات مؤرثتهم الموقوفة من دور ومرافق وبلاد ومياه سائلة وراكدة وكتب وأواني نحاسية وأفرشة وأسلحة، وكان دافعهم في ذلك فيما يبدو حرمانهم من الانتفاع بغلة العقارات والمنقولات الموقوفة إذ استثنوا من الاستحقاق بموجب وثيقة التحييس المؤرخة في شوال 1202 هـ/جويلية 1788م: "ليتوصل كل واحد منهم لمنابة إرثا فيمن ذكر"⁶، وعارضهم في استرجاع ملكية المخلفات العقارية والمنقولة وكيل ولدي ابن قاضي المدينة المحبس الذي يتمتع بالاستحقاق من الوقف كابن للواقف دون غير بقوة النص الوارد لصالحه ولصالح عقبه من الذكور⁷. وبت في هذا النزاع المجلس العلمي المنعقد بالمسجد الأعظم لمدينة الجزائر في نهاية عام 1211هـ/1797م بأن رفض دعوى استعادة المخلفات العقارية وتقسيمها إرثا بين الورثة وأجاز لهم أن يرثوا من المخلفات المنقولة لان وقفها جاء باطلا⁸.

إن وضع اليد على العقار ليصير ملكا منتقلا بأحقية الميراث مثل صورة تنازع العائلات وتصادمها بشأن تقسيم ميراث أحد المتوفين من الأقارب، الذي استدعت وفاته تخصم هذه العائلات حول أملاكه، وأثيرت مسألة من يجب من؟! في الوصول إلى تملك العقار موضوع النزاع. وتتجسد هذه الصورة من النزاع فيما أشارت إليه إحدى الوثائق المختومة التي تعود إلى العهد العثماني والمؤرخة بشهر رمضان 1184هـ/1771م⁹. وحيثيات الوقائع أن ثلاثة أشخاص من عائلة بوسكين تربطهم علاقة عمومة بسيدة متوفاة تركت بستانا (بحيرة) محبسا خارج مدينة الجزائر ونصيبها في عقارين آخرين أحدهما داخل مدينة مليانة والثاني خارجها بفحص العناصر، وفيما رأى هؤلاء أنهم عصبة ابنة عمتهم في العقارات المذكورة زعم من عائلة أخرى ابن بنت عم الهالكة أنه هو من يرثها في ما تركت دون غيره، وبعد رفع النزاع إلى قضاء مدينة الجزائر جاء الحكم مؤيدا لعائلة بوسكين الممثلة في أبناء خال المورثة الثلاثة لكونهم أقرب رَحماً من خصمهم. وقد سعى هؤلاء المستفيدون في تاريخ سابق بنحو عامين إلى إبطال معاوضة حبس كانت تعني أحد العقارات، وفضلوا بذلك امتلاك العقار الموجود خارج مدينة الجزائر والانتفاع بحبس عقارات مليانة¹⁰.

وعائلة بوسكين هي عائلة تركية كبيرة فيما يظهر وكانت مستقرة بمدينة مليانة، وتمتع بأحباس هامة في الريف الملياني منذ عهد الآباء والأجداد الذين كانوا يملكون أراضي زراعية خصبة بسهل الشلف وعلى ضفاف واديه . وقد تنازع حفدة أبناء وبنات هذه العائلة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي بشأن هذه العقارات¹¹. وحمل اسم هذه العائلة العالم الفاضل الفقيه رابع بن بوسكين الذي تنعته الوثائق في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي بالورع والصلاح والتقوى، وكان معروفا لدى علماء وفقهاء وقضاة المدينة، التي أقام بها بلا شك ولو لفترة وجيزة، فاعتمدوا ما أشرف عليه من تحرير للعقود وتوثيق للمعاملات بين الناس¹²، ويُحتمل نسبه إلى هذه العائلة التي اشتهر منها في نفس الفترة من ينتسب إليها فعلا من بعض القادة العسكريين مثل السيد مصطفى الأنجشيري بن حسن بن حسن بوسكين والسيد محمد بلكاشي بن محمد بن حسين بوسكين .

طرحت الأمثلة السابقة إشكالية حرمان بعض الورثة من الاستحقاق في حبس العقارات وهم بعيدون في درجة القرابة أحيانا، وإشكالية الخلاف في تحديد الورثة أنفسهم ومن يتقدم على الآخر ويلغيه . غير أن المثال التالي يطرح ظاهرة استبعاد المرأة من تملك العقار أو التمتع به وهو موقوف، وهي أقرب إلى المالك من غيرها كالبنت والزوجة. فلطالما عانت بسبب هذا الحرمان البنت والزوجة لصفتهما الأنتوية¹³، فقد كان الأب يُقدم على تحصين كل أملاكه بالحبس ويجعلها في مناعة من الامتلاك والتداول، فيُفضل الذكر وهو بالغ ويخصه بحصة ويستثني الأنتى من الانتفاع وقد تكون قاصرة، بل قد يُفضل ذكراً آخرًا ليس بالابن على الابن الذكر أو البنت الصلبية الأنتى، الأمر الذي يدفع الطرف المتضرر إلى الاحتجاج ومقاضاة الخصوم لأكثر من مرة، والسعي إلى تحرير العقارات من يد الغير. وهذا ما كشفت عنه القضية التي عُرضت على مصطفى باي التيطري نهاية عام 1195 هـ/1781م؛ فأمر الحاج خليل بيت المالجي بعقد مجلس علمي لها، واستُدعي قاضي المدينة الفقيه عبد القادر بن الفخار وثلاثة علماء آخرين هم الفقيه محمد الغريبي بن عمر بن نصر والفقيه عبد القادر بن سي حميدة والفقيه عبد الرحمان بن عمور، وحضر معهم فريق عسكري، وصدر الحكم بعد المداولة بتأكيد الحبس لفائدة صهر الحُبس الشاب علي بن عمر سفار وحرمان العائلة المتضررة من امتلاك عقارات

مُورثهم : ولدٌ يدعي وكيلة أنه موصى له بثلاث التركة وثلاث بنات اثنتان منهن قاصرتان وزوجة قد تمكنت من إعادة الزواج¹⁴.

لم يكن المدعي دائماً يخسر دعاوى استرجاع الملكية العقارية، فإن فشل من ادعى الوصية دون أن يتمكن من إثباتها لتعيين حقوق موكله وانتزاعها من المدعي عليه الذي يتمتع بالإثباتات التوثيقية لحقوقه، فلقد نجح في الحصول على نصف التركة من ادعى الهبة على الرغم من أنه لم يُقدّم إلى المحكمة ما يثبت ادعاءه وعجز حتى عن إحضار الشهود، بل كان يكفي أن يعارض ويتمسك بموقفه ولا يتخلى عنه ليحصل على عقارات حضرية وريفية، ما دام خصمه هو الآخر أيضاً لا يملك الوثائق اللازمة التي تحمي وتعزز مركزه في العقار¹⁵. فلقد توصلت جلسة قضائية (المجلس العلمي) أواخر عام 1178هـ/1765م إلى إبرام صلح بين متخاصمين لاقتسام أملاك عقارية بينهما أنصافاً بدل إجبارهما على القسّم واليمين المغلظة كما جرى النقاش والاقتراح في البداية. وكان قد طلب هذه الجلسة القضائية أخوان من أبوين مختلفين نشب بينهما نزاع حول عقارات مبنية داخل المدينة (تتمثل في بيت وغرفة وحوش وجنان وبحيرتين) كانت في ملك أمهما المتوفاة، فبينما ادعت الأخت آمنة بنت الحاج محمد بن شعلان أن: "أمها وهبت لها في قيام حياتها مسكناً في الدار المذكورة...". وأغراضاً أخرى منقولة، أنكر عليها ذلك أخوها مولود بن مصطفى التركي: "مدعياً عليها أيضاً أنها اخفت عليه التريكة كثيراً وطال نزاعهما..."¹⁶.

إن النزاع ما بين الاخوة حول الملكية احتد حتى وصل إلى الاعتداء الجسدي والاختيال، حيث ورد في إحدى الوثائق المؤرخة بعام 1237هـ/1821-1822م أن جماعة من كبار السن تتكون من خمسة أفراد من سكان ريف المدينة من أهل هوارة شهدوا شهادة واحدة بأن السيد محمد بن التواتي الملقب بـ"ابن السبع" قد اغتيل على يد اخوته بعدما اشترى بمفرده ومن ماله الخاص من السيد محمد بن سيدي عمارة كل البلاد الواقعة في تلا عموش وأضافها إلى أملاكه العقارية السابقة. وحسب شهادة هذه الجماعة فإن الذي أثار حفيظة هؤلاء الاخوة ضد أخيهم ابن السبع، هو أن هذا الأخير لم يُلب رغبتهم في أن يصبحوا شركاء له في العقارات التي اشتراها هو بنفسه وتمويل شخصي: "لما أن طلبوه اخوته الشركة... فأبي... فاتفق له اخوته فقتلوه..."¹⁷.

لقد كان للشهادة دور بالغ الأهمية في فض النزاعات واثبات الحقوق ورفع الخلافات، سواء كانت شهادة معاينة أو شهادة تسمع أو شهادة حسبة¹⁸، ولم تكن تُقبل ما لم تستوف شروطها كصدق الشاهد وانتفاء الشبهة عنه والمصلحة. ويبدو أن الشهادة في مدينة المدية كانت تملك من القوة الحجية ما جعلها تُسقط دعوى أربعة اخوة استظهروا وثائقهم وادعوا حق التملك في دار وأرض انتقلت ملكيتهما إليهم من عمهم بن الحاج سلامة عن طريق البيع والهبة. حيث لجأ الحاج احمد بن الحاج سلامة - ابن عم الاخوة - المعني بالنزاع إلى الشهود في مرافعته أثناء انعقاد جلسة المحكمة (الجلس العلمي) بالجامع الأعظم لمدينة المدية أواخر عام 1229هـ/1814م، التي حضرها السيد محمد بيت المالحى تحت رئاسة القاضي بن عيسى ولد السيد محمد الغريسي بن عمر، فطلب شهادة القاضي نفسه وشهادة أعضاء آخرين من المجلس العلمي مثل الفقيه الحاج العربي ولد سيدي أبي القاسم المغربي والفقيه الحاج أحمد بن سيدي الصحراوي، وشهادة السيد علي بن سيدي المزاري أحد عدول المحكمة والسيد احمد بن عيسى مؤدب الصبيان، وشهد الجميع أنهم رأوا رسم تحييس العقارات المتنازع عليها مؤرخا بعام تسعة وخمسين ومائة وألف-1746م. وبناء على هذه الشهادة وبعد المداولة نطق القاضي بالحكم مؤيداً الشهادة ودون أن يفحص رسمياً شراء وهبة العقارات المذكورة اللذين استظهروا الاخوة¹⁹، على الرغم من احتمال أن تكون فعلاً قد تعرضت هذه العقارات إلى عمليات مختلفة من حبس وبيع وهبة.

اتسمت بعض النزاعات العائلية في المدية بالتشابك واللبس والتعقيد، أشكل الأمر فيها واستعصى في المحاكم، فلا الوثائق المستظهرة أصبحت قادرة على حسم الخلاف بخصوص الملكية، ولاشهادة الشهود هي الأخرى ظلت وسيلة قضائية فعالة وكافية لرفع المظالم وإنصاف ذوي الحقوق. فكان باي التيطري مصطفى باي يتدخل بنفسه أحيانا في هذه الخصومة، ويُخطر القاضي حينما يعرض عليه النزاع ويحضر جلسات المحكمة (الجلس العلمي)، وهو ما تم فعلاً في القضية التي رفعت إليه عام 1200هـ/1786م²⁰، وكان ملف هذه القضية يتكون من: وثيقة حبس محتومة من محكمة المدية وعليها تأشير يفيد توثيقها بمصالح أوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر.

إثبات كتابي بخط الشاهد بالرجوع عن شهادته بحبس العقار الفلاحي المتنازع عليه الواقع بوطن ريغة .

رد شهادة محرر عقد التحسيس غير المؤرخ وإثبات تجربته .

إثبات بيع جزئي للأرض المتنازع عليها من طرف مالكها الحبس وانتقال الملكية إلى الغير .

وفحص هذه الوثائق قاضي المدينة ومفتيها محمد المازري وبقية العلماء المجتمعين واقتنعوا بحكم إبطال الحبس وتحرير العقار، بيد أنهم لم يروا ذلك كافياً، فأقدموا على خطوة أخرى لحسم الموقف، وهي إجراء الصلح بين الطرفين ودعوتهما إلى الامتثال له والرضى بحكم اقتسام هذا العقار الفلاحي الريفي على النحو التالي :

- ثلث (3/1) العقار لعائلة الخلاوي .

- ثلثا (3/2) العقار لورثة بن مرزوقة مالك العقار .

- تثبيت الجزء المباع من قبل وخصم حصته من الحقوق المقررة . وهذه ثاني حالة - حسب الوثائق التي اطلعت عليها - تضطر فيها المحكمة مع مستهل القرن الثالث عشر هجري إلى اللجوء للصلح، بعدما كانت قد اعتمدته أواخر عام 1178هـ/1765م.

كان الريف الواقع جغرافياً في الطريق الرابط بين مدينتي المدينة ومليانة يتمتع بقضاء مستقل عن المدينتين اللتين يبعدان بعضهما عن بعض بـ60 كلم من الشرق إلى الغرب، وهذا ما تشير إليه الوثائق المختومة التي تحمل أسماء القضاة والعلماء وتسميهم بـ"علماء البادية" وبـ"قضاة الجماعة"²¹. فلقد استقبل قضاء جماعة جندل وعمورة عدة نزاعات قضائية تتعلق بعقارات هي في ملك أفراد القبيلة وأشرف على تحرير مختلف العقود التي تخصها، ولم يمنع هذا بعض الأفراد من عرض قضاياهم على قضاء مدينتي المدينة ومليانة مباشرة .

2 :- القبائل والطوائف:

كانت القبائل عموماً في الجزائر العثمانية تتمتع بملكية العقار جماعياً، فستغله بهذه الصفة كـمجال للرعي أو للزراعة، وقد درجت على هذا الأسلوب واعتادت عليه عبر أجيال متعاقبة²². وكانت هذه القبيلة أو تلك قد وضعت يدها على العقار لأنها وجدته مهجوراً لا مالك له²³، إما لأنه لم يملكه أحد من قبل أو أن مالكه قد هجره في وقت من الأوقات لأسباب

أمنية. وبالقدر الذي كانت فيه القبائل تمثل مصدراً للقوة الاقتصادية وجباية الضرائب كانت تشكل خطراً وتهديداً على الأمن والاستقرار، ولطالما عانى بايلك التيطري على وجه الخصوص من تمرد القبائل وخروجها عن الطاعة²⁴ ولم يكن خصم القبائل دائماً هو البايك بل كانت القبائل والجماعات تتنازع في ما بينها أيضاً، ويكون العقار هو موضوع النزاع، من مثل ما حدث بين الأشراف من أولاد سيدي يحيى وبين اللبادة في شأن أراضي بوطن بني جعد شمال شرق مدينة المديّة . وأوردت إحدى الوثائق الأرشيفية المؤرخة بشهر جمادى الثانية عام 1238هـ/1823م تفاصيل هذا النزاع، ونقلت أهم حيثياته²⁵، وحاصل الأمر أن أبناء جماعة اللبادة أرادوا استرداد أجزاء من الأرض التي هي موقوفة على خصومهم الأشراف بالدفع أهما ملك خاص قد تقرر لهم بموجب الشراء، وطرحوا على أن هذه الأجزاء التي يدعون ملكيتها تتسمى بغير الاسم الذي تُعرف به الأرض الموقوفة. وأمام إنكار أولاد سيدي يحيى (الأشراف) كلية لهذا الادعاء واستمرار النزاع وفشل كل الجلسات القضائية التي انعقدت للنظر في الموضوع، توجه ممثلو الطرفين مجدداً إلى القضاء الحنفي لمدينة الجزائر ووقفوا أمام القاضي أبو الفرج الحاج مفتاح أفندي وبدأ التحقيق في القضية من جديد، بأن تسلم القاضي عقد تبيس الأرض المتنازع عليها وسمع من الشهود ما يؤكد ذلك، أما مرافعة ممثلي جماعة اللبادة فتأسست على الدفع بالغش والتزوير في الوثيقة المستظهرة، الأمر الذي دفع القاضي إلى تأجيل الحكم ومواصلة التحقيق.

كان القضاء يعتمد على التحقيق المركز وعلى إشراك شريحة واسعة فيه من ذوي الخبرة وأهل العلم والورع، وحتى من عامة الناس، بهدف تقصي الحقائق وعدم التسرع على الفصل في القضايا الشائكة والافراد بالحكم فيها، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الخصومات وتطورها إلى ما لا يحمد عقباه . ولعل هذا ما يمكن الوقوف عليه في قضية جماعتي الأشراف واللبادة، إذ أرجأ القاضي الحكم بعدم أحقية جماعة اللبادة في تملك أجزاء من لعقار المتنازع عليه رغم اقتناعه بذلك في الجلسة الأولى للمحكمة، وكوّن لجنة للتحقيق سلمها العقد المطعون فيه وكلفها بالتوجه إلى وطن بني جعد. وتشكلت هذه اللجنة من الشهود الذين أحضرهم جماعة الأشراف وشاهدين عدلين من المحكمة الحنفية والحكمة المالكية لمدينة الجزائر ومندوب الاصباحية الذي اختاره يحيى آغا الخبير بشؤون القبائل²⁶. واستدعى المعنيون بالنزاع عدداً

كبيراً من سكان وطن بني جعد والأوطان المجاورة الأخرى المجاورة له، وتمت تلاوة مضمون العقد بدقة على مسامع الحضور، فتقدم للشهادة سبعة أشخاص من كبار السن وصرحوا بأن الحدود المنصوص عليها في الوثيقة تطابق تماماً الحدود على الطبيعة، وهي تعني عقارا واحداً يُسمى بعدة أسماء: "وما ذكر من كونها هي مواضع متفرقة ليس هو كذلك بل هي مجرد تسمية اصطلاحاً عليها فقط...²⁷. وصادق الحضور على شهادة هؤلاء وحرر العدلان الحاضران محضراً لهذه المعاينة وحمله إلى القاضي في مدينة الجزائر، وحينئذ حكم لصالح جماعة أولاد سيدي يحي وأسقط دعوى جماعة اللبابة لاسترداد الملكية .

إنه من الواضح أن التحقيق الموسع والمعاينة الجماعية والتأني في اتخاذ الأحكام وعدم بنائها على الإدعاء بالتملك أو نفيه، هي كلها وسائل قضائية أصيلة ومعهودة عند القضاء بالمدينة ومليانة. من ذلك النزاع الذي قام بين سكان مدينة المدية وأهل الذمة القاطنين بها في منتصف النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي بشأن عقار شهير يقع خارج المدينة، والمراحل التي مر بها هذا النزاع والإجراءات القضائية التي رافقته حتى تم تسويته نهائياً عن طريق المحكمة في شهر رمضان عام 1140هـ/1728م.

يعود تاريخ هذا النزاع حسب الوثيقة التي أشارت إليه²⁸ إلى الربع الأخير من القرن السابع عشر ميلادي، وكان بين أهالي المدية وأهل الذمة من الطائفة اليهودية²⁹ المقيمة بالمدينة. وتنازع الطرفان لمدة خمسين سنة في شأن إقامة مقبرة على الأرض المسماة "المصلى" أحد فحوص المدينة من عين المرج إلى العين الكبيرة المعروفة بـ"عين أكبوا"، ولم يُقدم في البداية أي من الطرفين ما يثبت ادعاءه "وكان من دعوى أهل الذمة ملكية الأرض المعدة لمقبرتهم المذكورة وطال النزاع والخصام... ولم يتبين وقتئذ عين الحكم حيث لم تكن وثيقة تتضمن دعوى المسلمين سوى مجرد القول فقط"³⁰، وظل الأمر على حاله إلى أن حكمت المحكمة بنزع ملكية العقار من يد اليهود بعد التأكد من عدم ملكيتهم له عقب جلسة قضائية ياحدى مقاهي المدينة حضرها: "مصطفى بيت المالجي... وكافة العسكر القاطنين بالبلد المذكور الخاص منهم والجمهور... وقاضي الوقت ومفتي المالكية ومفتي الحنفية وعلمائها وكافة أعيان البلد من حضري وبلدي واندلوسي وغربي بل وجميع أهل البلد قاطبة"³¹. ويدل هذا الحضور المكثف دلالة واضحة على الأثر العميق الذي خلفه هذا النزاع لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، وقد

عبر نص الوثيقة نفسه عن المشاعر العدائية التي أصبح يكنها السكان لطائفة اليهود حينما قال: "أهل الذمة دمرهم الله وأحلا الأرض من جميعهم" أو مثل ما قال عن مدى فرحة المسلمين بحكم المحكمة: "فحينئذ طلعت شمس الإسلام، وانهار نجم الكفار، وظهر الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً... ودعوى أهل الذمة واهية وحجتهم داحضة ولا يلتفت لمقالمهم ولا لدعواهم". واعتبر هذا النص ظهور عقد تحييس محتوم يخص العقار المتنازع عليه فتحا من الله ونصراً ميبناً لأنه حرك القضية من جديد وأدى إلى التحقيق الذي انتهى لصالح المسلمين: "إلى أن جاء الفتح من الله وما النصر إلا من عند الله، وظهرت وثيقة التحييس للموضع المذكور"³². لقد كشف التحقيق حسب الرواية الواردة أن مقبرة أهل الذمة بـ: "المصلى" أقيمت على أنقاض مقبرة المسلمين، وأن أرض المقبرة وما جاورها هي في الأصل ملكية خاصة للسيد رمضان باشا وصارت منه وقفاً لدفن الأموات من المسلمين. حيث توجه سكان المدينة إلى عين المكان فاكتشفوا آثار مقبرة المسلمين، وعندما نبشوا زهاء عشرين قبراً عثروا على كل ما يؤكد لهم ذلك، مثل الإشارات الموجودة على القبور ووضعية الميت في القبر واتجاه رأسه: "وزحف كلهم للمقبرة المذكورة وحفروا بقرب منها فوجدوا مقبرة هنالك قديمة عظيمة كانت في السالف مقبرة للمسلمين ودفنت ووجدوا علامات القبور وبناء أهل الإسلام مع التمييز بالشاهدين الحجريين والعظام والرؤوس..."³³.

إن حساسية المسلمين تجاه اليهود كانت ظاهرة عامة في العديد من المدن الجزائرية خلال العصر الحديث، ويمكن التأريخ لها من النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي، عندما تصدى محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت909هـ/1504م) لليهود توات بالجنوب الجزائري ودعى إلى التضييق على اليهود والحد من شوكتهم، وسانده في فتواه معاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله التنسي (ت899هـ/1494م). وهاجم المغيلي اليهود في كتابه "مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، وخاصة في الفصل الثالث منه الذي كان عنوانه: "في ما عليه يهود هذا الزمان في أكثر الأوطان من الجرأة والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية بتولية أرباب الشوكة وخدمة السلطان"، والذي ورد فيه ما يفيد أن اليهود عليهم أن لا يجاوروا المسلمين بموتاهم³⁴ وأحسن مثال من التاريخ العثماني في الجزائر يُعبر عن تدمير وامتعاظ السكان من الجالية اليهودية متى كانت بأعداد كبيرة هو القصة التي أوردتها الحاج أحمد الشريف الزهار في

مذكراته حينما قدم ولاية الداى مصطفى باشا (1797-1805م)، ومفادها أن الأتراك من سكان مدينة الجزائر قد قتلوا عام 1805م من اليهود زهاء المائتين وشردوا الباقي، فوافقهم على ذلك عامة الناس وحتى بعض الفقهاء، احتجاجاً على النفوذ الكبير الذي أصبحوا يتمتعون به في هرم السلطة³⁵، وهي القضية نفسها التي أثارها المغيلي في القرن الخامس عشر ميلادي . حمدان بن عثمان خوجة (ت1842) هو الآخر أيضاً من جانبه وكأحد الأعيان والعلماء المقربين من الدايات والبايات العثمانيين في الجزائر، تحدث في كتابه المرأة³⁶ عن اليهود واستنكر احتكارهم للتجارة ونفوذهم القوي³⁷، وساق مثالا عن استغلالهم لـ باي التيطري مصطفى بن الوزناجي (1772-1792م)³⁸. وكان اليهود بالمدينة حسب الوثائق الأرشيفية³⁹ يتعاملون مع باياتها ويملكون عقارات مبنية داخل المدينة وخارجها ويستأجرون أخرى، اتخذوا من بعضها مساكن لهم ومن البعض الآخر محلات تجارية، وكانت ملكيتهم لهذه العقارات أحيانا جماعية مشاعة، كما كان الحال بالنسبة للسكن الواقع بحي ديار أمراء خارج المدينة الذي كان يعرف بـ: دار "بودومة"، وكان يتقاسم ملكية هذه الدار مناصفة أبناء الذمي أبونيف والذمي موشي بن عطية، وباع هذا الأخير نصيبه أواخر جمادى الأولى عام 1228هـ/1813م إلى السيد جعفر باي التيطري بثمن قدره ألف ريال كبيرة الضرب⁴⁰. وتشير إحدى الوثائق⁴¹ أن محلا تجاريا بالمدينة قد خصصه اليهودي مسعود للزبائن اليهود فقط: "المعدة لبيع أهل الذمة"، وهو ما يعني أن عددهم وطبيعة طلباتهم التجارية كان يستدعي ذلك، وتضيف نفس الوثيقة أن يهوديا آخر اسمها "ابن عازار" كان يستأجر دكانا في هذا الحي التجاري .

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه الدراسة هو أن ظاهرة عدم استقرار الملكية كانت ظاهرة عامة بالجزائر أواخر العهد العثماني، ثم إن لجوء بعض الأشخاص إلى تحييس كل أملاكهم كان مدعاة لإثارة النزاعات العائلية حول ملكية العقارات خاصة في ما بين الورثة، ومثل مشكل الإنفاق والتغلب على صعوبات الحياة أحد أهم الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات . أما نزاعات المسلمين مع اليهود فمثل ما كانت تتغذى من استفزازات هذه الطائفة يوميا للسكان والتحايل عليهم كانت تتغذى أيضا وفي الأصل من اختلاف ثقافتين صاغت كل منهما ذهنية متصالحة مع نفسها ومعادية للآخرى .

الهوامش

1- لمزيد من الإطلاع انظر :

- مولاي بلحميسي، مدينة مليانة عبر العصور، مدينة المدية عبر العصور، ضمن كتاب:
عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث، الجزائر- المدية - مليانة، بمناسبة عيدها الألفي، الطبعة الثانية،
الجزائر، مطبعة صاري بدر الدين وأبنائه، 1972، ص ص 295-337 .
- 2- انظر: مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الأوقاف، الطبعة الثانية، عمان، دار عمار، 1998، ص ص 22-23
- 3- A.O.M./ 1M1/ Z34/ Bobine 16 .
- 4- A.O.M./ 1M1/ Z52/ Bobine 26 .
- 5- Ibid .
- 6) A.O.M./ 1M1/ Z34/ Bobine 16 .
- 7) Ibid .
- 8) Ibid .
- 9) Ibid .
- 10) Ibid .
- 11) انظر مثالا عن هذا النزاع في المصدر السابق :
- Ibid .
- 12) انظر هذا في: Ibid .
- 13) عن حالات الاستثناء وشروط استحقاق المرأة من الوقف انظر:
Ouddène BOUGHOUFALA، « Les waqfs des femmes à Miliana »، in Oûsour، N°
3، Oran، 2003، pp.
- 14) A.O.M./1M1/ Z34/ Bobine 16 .
- 15) تعتبر ظاهرة عدم استقرار الملكية ظاهرة عامة عرفتها الجزائر أواخر العهد العثماني ، راجع :
ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والحيازة، الفترة الحديثة، الطبعة
الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 80-89.
- 16) A.O.M./ 1M1/ Z34/ Bobine 16 .
- 17) Ibid .
- 18) شهادة المعاينة: هي معاينة الشاهد للأمر، وشهادة التسامح: هي سماع الشاهد عن الأمر من الناس
الثقة، أما شهادة الحسبة: فهي شهادة بأمر ما دون أن يطلبها أحد له مصلحة
- 19) لا تتضمن الوثيقة على الإطلاق ما يشير إلى أن الرسمان المستظهران قد تم تسلمهما أو فحصهما كما
كان يجري به العمل في نزاعات أخرى . انظر تفاصيل القضية في:
A.O.M./ 1M1/ Z52/ Bobine 26 .
- 20) A.O.M./ 1M1/ Z34/ Bobine 16 .
- 21) عن قضاء البادية وأسماء بعض القضاة انظر: Ibid .
- لاحظ الأستاذ سعيدوني هو الآخر في دراسته لريف دار السلطان وجود قضاء حضري وآخر
ريفي. انظر:

Nacereddine SAIDOUNI، L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830)، Beyrouth، Dar Al-Gharb al-islami، 2001، p.311.

René GALLISSOT، « Le mode de propriété des terres algériennes en 1830 »، (22) in Bulletin d'information historique، N° 1، Alger، 1965، pp.15-17.

Eugène ROBE، Propriété immobilière en Algérie، Paris، Chamel Ainé، 1985، (23) p.36.

(24) بلحميسي : المصدر السابق، ص ص 328-331.

(25) . A.O.M./1M1 /Z34 /Bobine 16 .

يجي آغا هو أحد القادة العسكريين الماهرين، عينه في هذا المنصب الداوي حسين لمدة اثنتي عشرة سنة، ثم عزله ونفاه إلى مدينة البليدة، أشاد به حمدان خوجة في المرأة وأثنى عليه، انظر:

Hamdan KHODJA، Le miroir، aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger، Paris، Sindbad، 1985، pp.163-175.

A.O.M/ 1M1/ Z34/ Bobine 16 . (27)

Ibid . (28)

(29) لم تحدد الوثيقة اليهود بعينهم، ولكن يتضح من خلال الأسماء المذكورة في وثائق أخرى (موشي، وعازار... الخ..). أن المعنيين بأهل الذمة هنا هم اليهود. عن مفهوم مصطلح "أهل الذمة" وحقوق هذه الطائفة وواجباتها انظر كتاب:

Hassen EL-MEMMI، La condition des "DHIMMYS" ou les Non-Musulmans dans la civilisation musulmane، traduction de Hedi SAIED، Beyrouth، Dar Al-Gharb Al-Islami، 2000، 220 p.

A.O.M./1M1 / Z34/ Bobine 16 . (30)

Ibid . (31)

Ibid . (32)

Ibid . (33)

محمد بن عبد الكريم المغيلي، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تحقيق رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968، ص ص 53-60 .

راجع كذلك في ملحق هذا الكتاب : مواقف بعض فقهاء تلمسان وفاس حول قضية " يهود توات " الموافقة لموقف المغيلي والمعارضة له .

(35) الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص ص 87-88 .

(36) طُبع هذا الكتاب باللغة الفرنسية في باريس سنة 1833م .

(37) Hamdan، op.cit.، pp.137-139 .

(38) أصبح مصطفى الوزناحي بايا على قسنطينة ابتداء من عام 1794م بإيعاز من اليهوديين بوجناح وبكري في عهد الداوي بابا حسن (1791-1797م) . عن علاقة هذا الباي باليهود انظر :

Saidouni، op.cit.، p.414 .

A.O.M./ 1M1/ Z52/ Bobine 26 . (39)

(40) لعله الريال الإسباني، ويقول الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن اليهود كانوا ينقلونه من مدن جنوب أوربا إلى المدن الجزائرية، أما الريال التونسي فكان منتشرا في شرق الجزائر، راجع : ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، الطبعة الثانية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 197.

A.O.M./ 1M1/ Z52/ Bobine 26 . (41)

مساهمة عروج بن يعقوب في مواجهة
الخطر الإسباني على المغرب الأوسط.
1512-1518م

بوشناق محمد أ. /

تعرضت منطقة المغرب الأوسط (الجزائر فيما بعد)، مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي إلى حملة صليبية قادتها أسبانيا في إطار حركة استعمارية توسعية، هدفت إلى فرض الهيمنة على المنطقة، وملاحقة مسلمي الأندلس (المورسكيون)، الذين لجأوا إلى المنطقة بعد سقوط غرناطة آخر إمارة إسلامية عام 1492.

انطلقت الأرمادة الأسبانية⁽¹⁾ بقيادة "بيدرو دي نافارو Pedro De Navarro" عام 1505، من أسبانيا متوجهة نحو سواحل بلاد المغرب الأوسط، وتمكنت في فترة وجيزة من الاستيلاء على المرسى الكبير في نفس العام، ثم وهران في سنة 1509 وبجاية في 1510. أما سكان مدينة الجزائر فقد سارعوا في يوم 31 جانفي 1510، إلى إرسال وفد من أعيان المدينة لمقابلة القائد الإسباني في بجاية، وتوجت المفاوضات بالتوقيع على معاهدة صلح، نصت على خضوع المدينة للأسبان⁽²⁾.

كانت الظروف السابقة الذكر، توحى بأن بلاد المغرب الأوسط ستخضع لحكم أسباني مباشرة دون عناء كبير، إلا أن ظهور جماعة من البحارة الأتراك العثمانيين في منطقة غرب البحر المتوسط، أدى إلى تغيير في الأوضاع وأعاد النظر في موازين القوى، التي كانت إلى